

سياسة سعر الصرف بالجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري

The Politics of Financial exchange in Algeria : Algerian Dinar as a sample

أ.د. شعيب بونوة - أ. خياط رحيمت
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -

ملخص

إن سياسة معدّل الصرف هي سياسة اقتصادية ولها أهمية محورية كما لها أدوات عدّة يمكن لأي دولة استعمالها لعلاج أزماتها والتقليل من مخاطرها. فلسعر الصرف أهمية تكمن في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية ومؤشراته على المدى الطويل والقصير. فالهدف من هذه الدراسة هو معرفة أي سياسات الصرف يمكن إتباعها لتفادي أزمات صرفية والوقاية من أخطارها وتوضيح كيفية تحديد سعر الصرف للدينار الجزائري على أساس مستويات الأسعار المحلية والخارجية وهل هناك علاقة طويلة المدى بين معدل الصرف الرسمي ومؤشر أسعار الاستهلاك كما تفرضه نظرية تعادل القوة الشرائية لكوسل Cassel ؟
ومن أجل الوصول إلى هدف الدراسة سوف نستعين بكل من المنهج التحليلي والقياسي، بحيث سنستعمل المنهج التحليلي من أجل تحليل تطورات سعر الصرف الجزائري منذ الاستقلال مع التطرق لتحليل وضعية وأهمية سوق الصرف الموازية في الجزائر. كما سنستعين بالمنهج القياسي من أجل اختبار صحة نظرية تعادل القوى الشرائية PPA على الواقع الجزائري وذلك بقياس وجودية تكامل متزامن بين المتغيرين الاقتصاديين: سعر الصرف الرسمي ومؤشر أسعار الاستهلاك بعد اختبار استقرار سلسلتي هذين المتغيرين الاقتصاديين.

الكلمات الدالة: سعر الصرف، النمذجة القياسية، الدينار الجزائري

Résumé

La politique de change est une politique économique primordiale qui possède des outils qui peuvent être utilisés dans n'importe quel Etat pour traiter ses crises et réduire ses risque. Pour le taux de change son importance réside dans la manière dont on peut l'identifier et de connaître sa variabilité à travers le temps. Le but de cette étude est de connaître la politique de change appropriée pour prévenir les crises et clarifier la façon de déterminer le taux de change du dinar algérienne sur la base des prix locaux et étrangers, et de savoir s'il existe une relation de long terme entre le taux de change officiel et l'indice des prix de consommation, tel que stipule la théorie de la parité du pouvoir d'achat du Cassel.

Et pour atteindre le but de cette étude nous avons utilisé l'approche analytique pour analyser l'évolution des taux de change en Algérie depuis l'indépendance. Aussi analyser la situation du marché de change parallèle en Algérie. Nous allons aussi utilisé l'approche économétrique pour tester la validité de la théorie de la parité du pouvoir d'achat PPA sur la réalité du marché de change algérien à travers la mesure de l'existence d'une cointégration entre le taux de change officiel et l'indice des prix du consommation après le test de la stabilité de ces deux variables économique.

مقدمة

المحور الأول: سياسة الصرف منذ الاستقلال.

المحور الثاني: تحديد الدينار الجزائري بنظرية تعادل القوى الشرائية لكوسل Cassel.

ففي المحور الأول ستكون الإجابة وصفية تحليلية نتعرض فيها لتحليل تطورات سعر الصرف في الجزائر منذ الإستقلال مع التطرق لتحليل وضعيته وأهمية سوق الصرف الموازية في الجزائر. وسنستعين بالمنهج القياس في المحور الثاني من أجل إختبار صحة فرضيات نظرية التعادل القوى الشرائية على الواقع الجزائري. وذلك بقياس وجودية تكامل متزامن بين المتغيرين الإقتصاديين سعر الصرف الرسمي ومؤشر أسعار الإستهلاك. وذلك إعتقاداً على بعض الوسائل الإحصائية منها السلاسل الزمنية و التكامل الزمني.

المحور الأول: سياسة صرف الدينار الجزائري .

1) سياسة تسعير الدينار والصرف منذ الاستقلال:

لقد عرفت أنظمة تسعير الدينار الجزائري و الصرف عدة تغيرات يمكن إدراجها فيما يلي:

المرحلة الأولى: 1962 إلى 1970.

«في بداية الاستقلال أمّنت الجزائر لعملتها حرية التبادل و التحويل الكلي داخل منطقة الفرنك»⁽²⁾، و لقد كان النظام النقدي في هذه الحالة المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1970 مسيراً باتفاقيات بريتن وودز. فلقد حددت الجزائر آنذاك سعر الصرف الدينار بما يعادل 0.18 غ من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي خلال سنة 1964، تاريخ إنشاء العملة الوطنية، وظل على حاله إلى غاية 1969 تاريخ انخفاض العملة الفرنسية سبب ضعفها ما أدى إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف العملات و هو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف المشاريع المستمرة التي انطلقت في إطار المخططات الرباعي الأول 1970-1973 وبعد خروج الجزائر من هذه المنطقة اتبعت نظام الرقابة على الصرف الذي كان مطبقاً في كل دول العالم الثالث، وتعني الرقابة على الصرف تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة و المرتقبة طبقاً للمصالح الوطنية، كما أنها تتطور وفقاً للتغيرات المالية و النقدية في ميزان المدفوعات و الاحتياطي من العملة الأجنبية. هذه الحقبة الزمنية كانت أول مرحلة من مراحل تطور نظام الرقابة على الصرف و التي تميزت باتخاذ إجراءات تحمي الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية، وقد اعتمدت في ذلك على عدة أدوات أهمها:

تعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم من أجل إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه و الحد من اختلال توازنه، فهي تسعى إلى فهم تغيرات سعر الصرف لكي لا تكون عاقبتها وخيمة على الأعوان الاقتصاديين، وبهذا فهي تعتبر جزءاً من السياسة الاقتصادية تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو، استقرار الأسعار، التوازن الخارجي. فبعض الدول اتبعت سياسة تثبيت سعر صرفها و ربطه إلى مختلف العملات بعد تخليها عن الربط بالذهب، وبلدان أخرى فضلت تعويم سعر صرفها و ترك مسألة تحديده لعوامل العرض و الطلب داخل السوق.

ان عملة البلد ليس سوى مرآة للنشاط الإقتصادي، وهي رمز من رموز السيادة الوطنية لذلك يجب أن يعرف إنتعاشاً، إلا أن الواقع يبين أن قيمة الدينار الجزائري متدهورة جداً وهذا ماهو إلا نتيجة حتمية و منطقية لظهور السوق الموازية و يمكن التمييز بين السوق الصرف الرسمي و سوق الصرف الموازي كالتالي:

سعر الصرف الرسمي هو السعر القانوني في سوق الصرف، أما سعر الصرف الموازي فهو سعر السوق السوداء في نظام السوق السوداء.

وتعتبر سوق الصرف الموازية من مميزات الجزائر حيث أصبح التبادل فيها يدخل ضمن العادات و التقاليد. وهي سوق حرة يتحدد سعر صرف العملة الأجنبية فيها حسب العرض و الطلب مثل أي سوق أخرى.

ان حقيقة الوضع الصعبة هي أن القدرة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت ضعيفة جداً ما يؤكد الإنحطاط لقيمة الدينار الجزائري و خاصة بالنسبة لتبادله مع العملة الصعبة.

ومن أجل توضيح كل هذا سوف نحاول الإجابة على الإشكالية التالية :

هل لسوق الصرف الموازي في الجزائر أثر على تدهور قيمة الدينار الجزائري الرسمي؟ وهل يمكن تحديد سعر الصرف للدينار الجزائري على أساس المستويات المحلية و الخارجية للأسعار وذلك باختبار وجود علاقة طويلة المدى بين معدل الصرف الرسمي ومؤشر أسعار الاستهلاك كما تفرضه نظرية تعادل القوى الشرائية لكوسل Cassel؟⁽¹⁾

ولالإجابة على ذلك لا بد من المرور على محورين أساسيين يتضمنان إشكالات فرعية يتمثلان في:

المرحلة الثالثة: 1988 - 1994.

لقد أدى التدهور المفاجيء لسعر البترول 1986، وكذا تضخم مواعيد الإستحقاق للديون الخارجية إلى دخول الإقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميّزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة، وخاصة ميزات المدفوعات، كما ساهمت الإختلالات السياسية والإقتصادية والعالمية لسنوات 1988 والتي مست بالضرورة البلدان ذات الإقتصاد الإداري في ظهور آثار مباشرة على الإقتصاد الجزائري وعلى الوضعية الإجتماعية مما أحدث مظاهرات شعبية كبيرة في أكتوبر 1988 والتي أعطت عهدا جديدا لتلاشي نظام التسيير الإشتراكي، مما إستوجب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات إقتصاد الوطني. تهدف إلى الإنتقال التدريجي وبخطى سريعة من الإقتصاد المخطط والمسير مركزيا إلى الإقتصاد توجهه آليات السوق الحرة، حيث يأخذ الجانب النقدي والمالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة محاولين إستعادة القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار، ومن أجل هذا فقد أعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990 عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد 3 سنوات وفي هذه الأثناء تم البدء في جعل الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية في الخارج، حيث تمت عملية تعديل صرف الدينار وفقا لتنظيم انزلاق تدريجي ومراقب طبق منذ نهاية 1987 إلى غاية سبتمبر 1992 «حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4,9 دج / \$ في نهاية 1987 إلى 17,7 دج / \$ في نهاية مارس 1991»⁽⁵⁾

واستقر على هذا الحال إلى أن تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22 % بتاريخ 91/09/30 وفقا لاتفاقية FMI وبهذا التخفيض بلغ معدل سعر صرف الدينار 22,5 دج / \$ واستقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994. ويمكن أن تبين مراحل الانزلاق التدريجي التي مريها الدينار خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى 1994:

| السنة | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 | 1991 |
|--------|------|------|------|------|------|
| القيمة | 4.9 | 5.91 | 7.61 | 10 | 17.7 |

Source: Rapport 2001. Banque d'Algérie évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2002 p97.

في ظل الانفتاح على اقتصاد السوق بعد سقوط الاشتراكية قدمت السلطات العمومية للبنك المركزي وظيفتين أساسيتين هما: الرقابة على الصرف وتعديل الاقتصاد، وفي هذا الصدد نجد أن السلطات العمومية

الحرية، النظام الحصص، الاحتكار، إبرام الاتفاقيات الثنائية مع مختلف البلدان.

المرحلة الثانية: 1971 إلى 1987.

تميزت هذه المرحلة بأهمية كبيرة سجلت تطبيق نظام جديد للتسيير مع انطلاق المخطط الإقتصادي للتنمية و أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة و المثبتة عن اتفاقية بريتن وودز و عن تعويم أسعار الصرف تم إتخاذ قرار تغيير نظام التسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 و قد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج هو:⁽³⁾

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق القيمة الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات و المواد الأولية المستوردة من طرف المؤسسات و خصوصا أنها مؤسسات ناشئة.

- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات تنازلية لسعر الصرف و هذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار.

فبالإضافة عن الحصص الثابتة في مارس 1973 و ظهور معدل مرن للصرف، كان على الجزائر تحديد قيمة الدينار على أساس سلة مكونة من 14 عملة. «حيث منحت لكل عملة منها ترجيحا محددا على أساس وزنها في التسديدات الخارجية بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري وارتباط الجزائر بهذه السلسلة من العملات سمح لها بالخروج نهائيا من منطقة الفرنك حيث قيمته تتحدد بالنسبة لهذه السلة الخاصة»⁽⁴⁾

إن الرقابة الصارمة و المستمرة على التجارة الخارجية ساهمت في كبح عملية التصدير والرفع من المستوى التضخم، كما مارس التقييم الزائد للدينار آثارا سلبية على الاقتصاد مجملها مناقضة للتطور الصناعي المشروع في 1966. فقد وصل إلى حد مرتفع بين 1983 و 1986 أين الدولار الأمريكي كسب قوة كبيرة في أسواق المالية العالمية، وبعد 1986 أعلن تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري. فأصبح التغيير النسبي لكل عملية تدخل في سلة الدينار يحسب على أساس معدل الصرف السائد في سنة 1974 وهذا ما اعتبر تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار الجزائري التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987.

وهكذا سمحت لنا هذه المراحل الأربعة بمعرفة نظام الصرف الجزائري وتطوراته الرئيسية التي عرفها منذ بداية السنوات الأولى التي خلفت تاريخ الاستقلال. بحيث اتضح أن الجزائر كانت تتبع نظام الصرف الثابت مرتبط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، ثم عرف سعر الصرف نوعاً من الاستقلالية خلال فترة أين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة و يعود هذا الربط لسبب تدهور قيمة الفرنك الفرنسي الذي تطلب التخلي عن النظام المتبع في الجزائر أي نظام الصرف الثابت و المرتبط بالفرنك الفرنسي و تبني نظام صرف ما بين البنوك وهذا في إطار نظام الصرف العائم المدار و المرتبط بالدولار الأمريكي نظراً لأن معظم صادراتنا أي حوالي 97 % من صادرات الجزائر تقيّم بالدولار و منه يتحدّد سعر صرف الدينار الجزائري تبعاً لعاملي العرض و الطلب على العملة الوطنية. مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيض أو زيادة هذه القيمة (سعر الصرف) لتركه عند مستوى مقبول.

المحور الثاني: تحديد سعر صرف الدينار الجزائري

دراسة قياسية باستخدام نظرية تعادل القوى الشرائية لكوسل PPA.

إن القدرة الشرائية للعملة النقدية لا تكون قوية بالنسبة لنوع من السلع و صعبة لنوع آخر، وإنما تكون إما مرتفعة و قوية بالنسبة لكل السلع أو تكون العكس لكل السلع. ذلك لأن هذه القدرة تعتبر القيمة الحقيقية التي تمثلها وحدة النقد أو العملة.

إن حقيقة الوضع الصعبة هي أن القدرة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت ضعيفة جداً وخاصة بالنسبة لتبادلته مع العملة الأجنبية في السوق الموازية، وفيما يلي سنحاول معرفة أي مدى يمكن لنظرية تعادل القوى الشرائية أن تمثل سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري.

هذه النظرية (PPA) التي تقوم على مجموعة من الفرضيات يمكن إدراجها فيما يلي:

1 - يفترض توفر حرية التبادل الخارجي بين دولتين، حيث يصبح سعر الصرف بينهما معتمداً على ما يمكن أن تقتنيه من سلع و خدمات عملة كل واحدة منهما في الداخل.

2 - كما تقوم فكرة كوسل Cassel على أن سعر التعادل بين عملتين يتحدّد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في بلد آخر، وهذا بعد القيام بتحويل العملة المعنية لعملة البلد الآخر وفقاً لسعر الصرف السائد و المحقق للتبادل.

حرصت على تخصيص الموارد بعقلانية وعلى التحكم في التضخم بغرض استقرار قيمة الدينار كما حاولت التخفيف من الفوارق التي يعاني منها الدينار الجزائري بتقريب قيمته الرسمية من قيمته الحقيقية.

المرحلة الرابعة: بعد 1994 إلى يومنا هذا:

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ إتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية و اتفاق التمويل الموسع مع FMI. حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 40.17 % . وكان قبل ذلك قد فقد 50 % من قيمته عام 1990، وما بين 25 % و 30 % ما بين 1991، 1993.

وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70 % وذلك ما بين شهر أبريل و سبتمبر 1994. وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي و البنوك التجارية و بين 1995 و 1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20 % و تبعه انخفاض بحوالي 13 % بين 1998 - 2001، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهراً الموالية و هذا منذ أوائل 2002»⁽⁵⁾

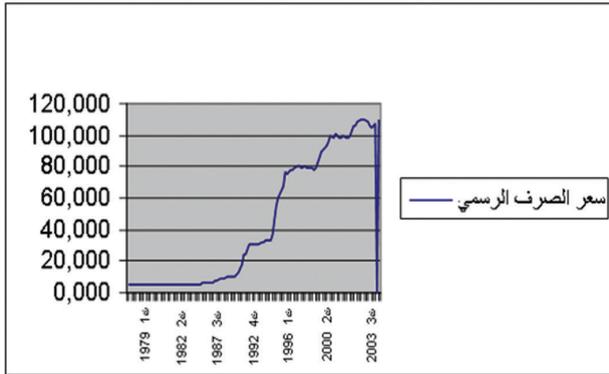
وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2 % و 5 %، وهذا الإجراء بهدف أساساً للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية. لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء. مقابل أبرز العملات الأجنبية. و بين جوان و ديسمبر 2003، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11 % و ارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 7.5 % و في سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 73.3625 و 91.3014 بالنسبة للأورو و في سنة 2006 انخفض إلى حوالي 72.6464 بالنسبة للدولار و 91.2447 بالنسبة للأورو وواصل انخفاضه بالنسبة للدولار إلى 66.82 في نهاية 2007 أما الأورو فقد ارتفع إلى 98.33 في هذه الفترة. وفي مايلي يظهر تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار و الأورو من 2005-2008 :

دج/€ ، دج/\$

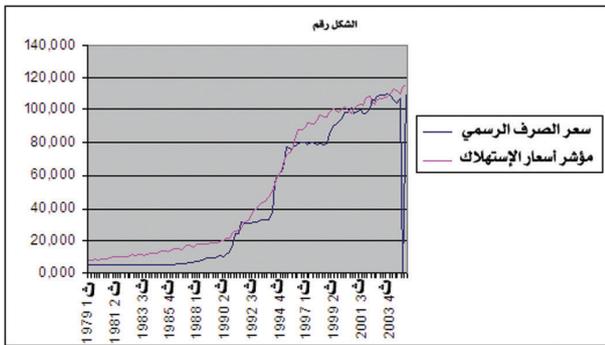
| العملة الأجنبية | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|-----------------|-------|-------|-------|-------|
| الدولار | 73.36 | 72.64 | 69.36 | 63.86 |
| الأورو | 91.30 | 91.24 | 94.99 | 96.91 |

source: www.bank-of-Algeria.dz/march2.htm

الشكل(2): تطور سعر الصرف الرسمي



الشكل(3): تطور سعر الصرف الرسمي ومؤشر أسعار الاستهلاك.



فمن خلال الشكل الأول الخاص بتطور أسعار الاستهلاك فقد كان تطوره متذبذبا فارتا مرتفع و تارتا منخفض وذلك بسبب ارتفاع نسبة التضخم مما أدى إلى انخفاض المستوى المعيشي للفرد و بالتالي القدرة الشرائية له وهذا مارتع من نسبة الفقر و الفقراء في الجزائر خصوصا خلال السنوات العشرية الأخيرة، ففي نظر خبراء صندوق النقد الدولي، أصبحت ظاهرة الفقر تهدد الطبقات المتوسطة، حيث نسبة الطبقة الفقيرة في الجزائر تقارب 50٪ من العدد الإجمالي سكان، منهم 25٪ يعيشون تحت مستوى الفقر بأقل من 1.5 \$ للفرد يوميا، علما أن معطيات أسعار الاستهلاك المقدمة حسبت عن طريق مؤشر فيشر المرجح بالأسعار لتلك الفترة.

ومن خلال الشكل 02 يتضح أن سعر الصرف تطوّر تطورا سريعا و مضاعفا في السنوات الأخيرة حيث انتقل من 4.988 دج/\$ سنة 1979 إلى 110.167 دج/\$ خلال الثلاثي الأول من سنة 2005. وهذا ما يوضح تدهور قيمة الدينار الجزائري خلال هذه الفترة الزمنية.

أما في الشكل الثالث المتعلق بتطور كل من المتغيرين الاقتصاديين TCO و IPC فنلاحظ أنهما يتطوران بنفس

3 - تفترض النظرية أنه في حالة ما إذا أصيب اقتصاد دولة ما بالتضخم و نقصت القوة الشرائية لتقده فإن قيمة الدولة الثانية تنخفض أيضا بنفس النسبة و نفس الشيء إذا ما ارتفعت الأسعار.

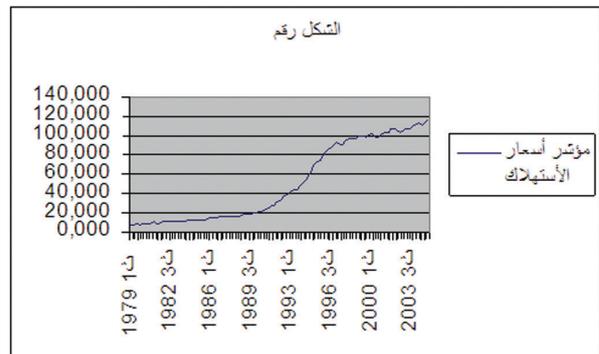
ومن أجل اختبار صحة هذه النظرية في الاقتصاد الجزائري سنستعمل بعض الوسائل الإحصائية منها: السلاسل الزمنية، التكامل الزمني.

فبعد دراسة معطيات السلاسل الزمنية سوف نقوم باستعمال تقنية التكامل الزمني لدراسة وجود علاقة تكامل زمني بين المتغيرين سعر الصرف الرسمي و مؤشر أسعار الاستهلاك. فإن أكدت لنا نتائج هذا الاختبار في هذه الحالة وجود هذه العلاقة فهذا يعني أن نظرية تعادل القوة الشرائية نظرية صحيحة على الواقع الجزائري و العكس في ذلك.

فعند قيامنا بهذا الاختبار سنعتمد على المعطيات الشهرية المحصل عليها من إحصائيات المال الدولية I FS الواردة من صندوق النقد الدولي وخاصة بتطورات أسعار الصرف الرسمية و مؤشر TCO ومؤشر أسعار الاستهلاك IPC خلال فترة زمنية ممتدة من 01 جانفي 1979 إلى غاية مارس 2005. وباستعمال برنامج E.View سنقوم بإدخال هذه المعطيات الشهرية في البرنامج وسنحاول استخراجها في شكل معطيات فصلية (كل 3 أشهر) وذلك من أجل معرفة ما إذا كانت هذه العلاقة طويلة المدى بين هذين المتغيرين الاقتصاديين وهذا باستعمال تقنية التكامل المتزامن المقترحة من طرف Granger Fränkel. ومعطيات تطور كل من المتغيرين الاقتصاديين TCO : سعر الصرف الرسمي. IPC : مؤشر أسعار الاستهلاك من 1979 إلى 2005 توجد في آخر البحث كملحق.

ويمكن أن نوضح هذه التطورات الفصلية الخاصة بكل من سعر الصرف الرسمي و مؤشر أسعار الاستهلاك في الأشكال التالية:

الشكل(1): تطور مؤشر أسعار استهلاك.



من القيم الجدولية عند القيم الحرجة للمستويات 1%، 5%، 10% على التوالي مما يفرض علينا قبول الفرضية HO التي تفسر وجود جذور وحدية وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية TCO. وبعد استقرار السلسلة باختبار ADF تنتقل إلى تحديد درجة التفاضل لهذه السلسلة التي من الممكن أن تحقق استقرارها.

فبعد استخدام التفاضل الأول على السلسلة الزمنية TCO الذي أوصلنا إلى النتائج التالية:

اختبار ADF (الدرجة الأولى) على سلسلة TCO:

| اختبار ADF | T QJ = -13.83450 |
|-----------------|------------------|
| القيم الحرجة 1% | -2.572395 |
| 5% | -1.941843 |
| 10% | -1.616019 |

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة TQJ أصغر من القيم الجدولية عند القيم الحرجة للمستويات 1%، 5%، 10% على التوالي مما يعني رفض الفرضية HO وقبول الفرضية H1 التي تفسر استقرار السلسلتين الزمنية TCO. وبالتالي نقول أن هذه السلسلة الزمنية TCO مستقرة من الدرجة (1).

(ب) نتائج اختبار استقرار السلسلة الزمنية الخاصة بمؤشر أسعار الاستهلاك IPC:

وستظهر نتائج هذه السلسلة كذلك بعد استعمال اختبار ADF كما هو مبين في الجدول التالي:

اختبار ADF سلسلة مؤشر أسعار الاستهلاك

| اختبار ADF | T QJ = -1.816125 |
|-----------------|------------------|
| القيم الحرجة 1% | -2.572541 |
| 5% | -1.941864 |
| 10% | -1.616006 |

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة TQJ أكبر من القيم الجدولية عند القيم الحرجة للمستويين 1%، 5%، 10%، على التوالي لكنها أصغر من القيمة الجدولية للقيمة الحرجة عند المستوى 10%.

الوثيرة و لهما نفس الاتجاه خلال المدة (1979-2005) مما يؤدي بنا إلى ملاحظة إمكانية تكاملهما بالتزامن من خلال هذه الفترة و للتأكد من هذا سوف تختبر تكاملهما رياضياً.

لقد تم هذا الاختبار بالاعتماد على تقنية

ADF (dickeyfuller augmenté)

وبذلك يمكننا التعبير عن نماذج الثلاث مع اعتبار المتغيرين اقتصاديين: TCO و IPC كمايلي:

(1) بالنسبة لأسعار الصرف الرسمية TCO:

$$\Delta TCO_t = PTCO_{t-1} - \phi_j \Delta TCO_t - j+1 + \xi_t$$

$$\Delta TCO_t = PTCO_{t-1} - \phi_j \Delta TCO_t - j+1 + C + \xi_t$$

$$\Delta TCO_t = PTCO_{t-1} - \phi_j \Delta TCO_t - j+1 + C + bt + \xi_t$$

(2) بالنسبة لمؤشر أسعار استهلاك IPC:

$$\Delta IPC_t = PIPC_{t-1} - \phi_j \Delta IPC_t - j+1 + \xi$$

$$\Delta IPC_t = PIPC_{t-1} - \phi_j \Delta IPC_t - j+1 + C + \xi_t$$

$$\Delta IPC_t = PIPC_{t-1} - \phi_j \Delta IPC_t - j+1 + C + bt + \xi_t$$

و لتطبيق اختبار ADF لاستقرار السلاسل الزمنية لآبد من الأخذ بعين الاعتبار الفرضيتين التاليتين:

الفرضية العديمة $\phi_j = 1 \leq H0$ عدم استقرار السلسلة الزمنية.

و الفرضية البديلة $|\phi_j| < 1: H1$ استقرار السلسلة الزمنية

(أ) نتائج اختبار استقرار السلسلة الزمنية الخاصة ب: TCO

بعد استعمال اختبار ADF توصلنا:

| اختبار ADF | T QJ = -18.6171 |
|-----------------|-----------------|
| القيم الحرجة 1% | -2.572395 |
| 5% | -1.941843 |
| 10% | -1.616019 |

من خلال الجدول يتضح أن قيم TQJ المستخرجة عن طريقة المربعات الصغرى باستعمال برنامج E.Vieus أكبر

إختبار ADF لسلسلة الرّاسب ξ_t

| T Q J = -1,400920 | اختبار A D F |
|-------------------|------------------|
| 2,572492- | القيم الحرجة 1 % |
| 1,941857- | 5 % |
| 1,616011- | 10 % |

يستنتج من الجدول أن القيمة TQJ أكبر من القيم الجدولية للقيم الحرجة عند المستويات 1 %، 5 %، 10 % على التوالي هما يدفعنا لقبول الفرضية HO القائمة بعدم استقرار السلسلة الزمنية ξ_t .

إن عدم استقرار السلسلة الزمنية ξ_t يدل على عدم وجود تكامل متزامن بين متغيرين معدل الصرف الرسمي TCO ومؤشر أسعار الاستهلاك IPC.

وبهذه النتائج التي توصلنا إليها باختبارنا لصحة نظرية تعادل القوى الشرائية في الاقتصاد الجزائري التي أكدت عدم تكامل المتغيرين الاقتصاديين المتمثلين في سعر الصرف الرسمي ومؤشر أسعار الاستهلاك أي عدم وجود علاقة طويلة المدى بينهما أدت إلى استنتاج أن نظرية تعادل القوى الشرائية نظرية غير صحيحة على الواقع الجزائري.

ومنه عدم تساوي القدرة الشرائية في المدى الطويل وبالتالي لا يمكن الاعتماد على هذه النظرية في تحديد وتفسير سعر الصرف للدينار الجزائري في الواقع الحالي وبالعمليّات الحالية.

خاتمة:

لقد استنتجنا من هذه الدراسة أن عملة الدينار قد اتبعت نظام صرف ثابت بعد الاستقلال حيث كانت العملة مرتبطة بعملة الفرنك الفرنسي ثم عرفت بعد ذلك نوعاً من الاستقلالية عند ارتباطها بسلة من العملات. كما قامت الجزائر بإتباع سياسة تخفيض العملة التي قلصت من تدهورها سنة 1994. كما أن توسع سوق الصرف الموازية و نمو حجم المبادلات فيها أدى بالحكومة إلى إتخاذ مجموعة من الإجراءات للحد من المعاملات في السوق السوداء للصرف كزيادة حدة العقوبات على المتعاملين في هذه السوق، إلغاء حرية حيازة التعامل في النقد الأجنبي، كما أنها لجأت في ظل الإصلاحات الاقتصادية إلى تطبيق التحويل الجزئي للدينار وعند محاولتنا تفسير وتحديد سعر الصرف للدينار الجزائري عن طريق نظرية تعادل القوى الشرائية وفرضياتها، قمنا باختبار استقرار السلسلتين

مما يؤدي بنا إلى قبول الفرضية HO المعنية بوجود جذور وحيدة للسلسلة وبالتالي عدم استقرارها، هذا ما يدفعنا إلى استعمال طريقة التفاضلات مع أخذ تفاضل الدرجة الأولى من أجل تحقيق استقرار هذه السلسلة الزمنية.

ويجاء هذا الاختبار توصلنا إلى النتائج التالية

| T Q J = -13,03045 | اختبار A D F |
|-------------------|------------------|
| 2,572541- | القيم الحرجة 1 % |
| 1,941864- | 5 % |
| 1,616006- | 10 % |

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة TQJ أصغر من القيم الجدولية عند القيم الحرجة لكل المستويات 1 %، 5 %، 10 %، مما يعني رفض الفرضية HO وقبول الفرضية H1 التي تفسر استقرار السلسلة الزمنية IPC من الدرجة الأولى.

فبعد تحقق استقرار السلسلتين الزميتين TCO و IPC من الدرجة الأولى يمكننا إختبار تكاملهما زمنياً.

2- تقدير علاقة المتغيرين TCO و IPC في المدى الطويل : (إختبار التكامل الزمني)

يتحقق الشرط الأساسي المتمثل في استقرار السلاسل الزمنية من نفس الدرجة في أول جزء من هذه الدراسة التطبيقية حيث يثبت لنا إختبار ADF استقرار كل من السلسلتين الزميتين TCO و IPC من الدرجة الأولى، ويمكننا تقدير العلاقة بين هذين المتغيرين في المدى الطويل عن طريق استعمال طريقة المربعات الصغرى MCO.

ولكي تقبل علاقة التكامل الزمني بين هذين المتغيرين يجب أن تكون السلسلة الزمنية الخاصة بالراسب ξ_t مستقرة في الفترة t.

ويمكن التعبير عن معادلة الرّاسب ξ_t بالشكل التالي:

$$\xi_t = TCO_t - \hat{a}_1 IPC_t - \hat{a}_0$$

والجدول التالي يقدم لنا النتائج إختبار استقرار السلسلة الزمنية الخاصة بالراسب ξ_t خلال نفس الفترة الزمنية للمتغيرين TCO و IPC وذلك باستخدام اختبار ADF دائماً:

العوامل التي تساعد على توسيع رقعته و أثره على الإقتصاد الرسمي في الجزائر».محاضرات الملتقى الدولي.الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة. جامعة سعد دحلب.البليدة.22/21 ماي 2002.

باللغة الفرنسية

1-YOUCF DEBDOUB, « Les nouveaux mécanismes économiques en Algérie », office des publications universitaires Alger, 2000.

2-MOURAD BENACHENHOU, «Inflation d'évaluation marginalisation», MAISON d'édition. ECH. RIFA.(sans année).

3-Rapport 2001, Banque d'Algérie, «évolution économique monétaire en Algérie », Juillet 2002.

4-TALIN KORANCHELIANE,«the equilibrium real exchange rate in a commodity-Algeria's experience»,IMF working paper,July2005.

5-KENICHE R. Revue algérienne d'économie et de gestion.«Les politiques de change en Algérie de 1992-1995»,N°1, mai 1997 université d'Oran.

6-RABAH ABDOUM, «Economie générale du taux de change élément d'analyse macroéconomique»,les cahiers de la réforme.2ème édition.ENAG.1990.

7-Situation économique en Algérie, «Algérie en chiffre, janvier2005»par le site web: www.Diplomatie.Be/fr/press/.

8-REGIS BOURBOUNAIS, « économétrie (manuel et exercices corrigés)», Dunod, paris.1998.

9-S.LARDIC, V.MIGNON, « Econométrie des séries temporelles» Ed. Economica .2002.

10-Article :Ana Cristina Molina ,Analyse de la théorie de la Parité du Pouvoir d'achat ,Mercredi 21 mai 2003(Statistique et économétrie appliquées).

17-<http://www.Ons.Dz/then-sta.htm>.

18-<http://www.Bank-of-Algéria.Dz/marche.htm>.

الزمنيّتين الخاصّتين بالمتغيرين الاقتصاديّين سعر الصرف الرّسمي TCO و مؤشّر أسعار الاستهلاك IPC. توصلنا إلى استقرارهما من نفس الدرجة،هذا ماسمح لنا مواصلة إختبار تكاملهما في المدى الطويل،هذا الأخير الذي قدم نتائج سلبية ما أثبت عدم تكاملهما بالتزامن في المدى الطويل.أي لا توجد علاقة طويلة المدى بين هذين المتغيرين هذا ما أكّد عدم صحة فرضيات نظرية تعادل القوى الشرائية فمن كل هذه الاختبارات نستنتج أنه من غير الممكن الاعتماد على نظرية تعادل القوى الشرائية في تحديد و تفسير سعر صرف الدينار الجزائري.

الهوامش

(1)Cassel. Analyse de la théorie de la parité du pouvoir d'achat .1918.

(2)-YOUCF DEBDOUB, «Les nouveaux mécanismes économiques en Algérie », Office des publications universitaires. Alger.2000.p18

(3) د.محمود حميدات، «مدخل للتحليل النقدي»،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون.الجزائر.طبعة 2000، ص 156.

(4)-MOURAD BENACHENHOU, «Inflation d'évaluation marginalisation», MAISON D'édition. ECH. RIFA .(sans année). p22

(5) TALIN KORANCHELIANE «The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity-Algeria's experience»,IMF working paper,July2005.p5.

قائمة المراجع:

باللغة العربية

(1) د.محمود حميدات، «مدخل للتحليل النقدي»،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون.الجزائر.2000.

(2) الأستاذ.بودلال علي « إشكالية الإقتصاد الغير الرّسمي و

الجدول (2): تطور سعر الصرف الرسمي و مؤشر أسعار الاستهلاك الصناعي (1979 2005) (دج/\$)

| السنوات | 1ت 1979 | 2ت 1979 | 3ت 1979 | 4ت 1979 | 1ت 1980 | 2ت 1980 | 3ت 1980 | 4ت 1980 | 1ت 1981 | 2ت 1981 | 3ت 1981 | 4ت 1981 |
|--------------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|
| سعر الصرف الرسمي | 4.988 | 4.987 | 5.009 | 4.947 | 4.954 | 5.003 | 5.021 | 5.065 | 5.092 | 5.078 | 5.010 | 5.096 |
| مؤشر أسعار استهلاك | 7.782 | 7.822 | 8.319 | 8.007 | 8.441 | 8.401 | 8.903 | 9.224 | 10.098 | 9.932 | 9.984 | 10.079 |
| | 1ت 1982 | 2ت 1982 | 3ت 1982 | 4ت 1982 | 1ت 1983 | 2ت 1983 | 3ت 1983 | 4ت 1983 | 1ت 1984 | 2ت 1984 | 3ت 1984 | |
| | 5.053 | 5.072 | 5.045 | 5.113 | 5.094 | 5.119 | 5.134 | 5.147 | 5.161 | 5.085 | 5.071 | |
| | 10.4556 | 10.417 | 11.339 | 10.506 | 11.634 | 11.253 | 10.872 | 11.566 | 12.090 | 12.196 | 11.994 | |
| | 1ت 1985 | 2ت 1985 | 3ت 1985 | 4ت 1985 | 1ت 1986 | 2ت 1986 | 3ت 1986 | 4ت 1986 | 1ت 1987 | 2ت 1987 | 3ت 1987 | 4ت 1984 |
| | 5.060 | 5.077 | 5.189 | 5.243 | 5.338 | 5.456 | 5.669 | 5.900 | 6.001 | 6.199 | 6.503 | 5.021 |
| | 13.368 | 13.357 | 13.197 | 14.147 | 15.062 | 14.948 | 14.699 | 16.048 | 16.575 | 16.258 | 15.671 | 12.659 |
| | 1ت 1988 | 2ت 1988 | 3ت 1988 | 4ت 1988 | 1ت 1989 | 2ت 1989 | 3ت 1989 | 4ت 1989 | 1ت 1990 | 2ت 1990 | 3ت 1990 | 4ت 1987 |
| | 7.349 | 7.818 | 8.518 | 9.058 | 9.135 | 9.612 | 10.359 | 10.556 | 10.364 | 11.559 | 13.218 | 7.003 |
| | 17.259 | 16.970 | 17.099 | 17.811 | 18.576 | 18.718 | 18.565 | 19.712 | 20.3495 | 21.646 | 21.780 | 16.775 |
| | 1ت 1991 | 2ت 1991 | 3ت 1991 | 4ت 1991 | 1ت 1992 | 2ت 1992 | 3ت 1992 | 4ت 1992 | 1ت 1993 | 2ت 1993 | 3ت 1993 | 4ت 1990 |
| | 23.918 | 24.167 | 30.795 | 30.66 | 30.660 | 30.529 | 30.744 | 31.324 | 32.148 | 32.840 | 33.110 | 17.343 |
| | 25.736 | 26.793 | 27.512 | 30.904 | 32.611 | 35.670 | 37.914 | 39.885 | 41.714 | 43.606 | 44.200 | 24.355 |
| | 1ت 1994 | 2ت 1994 | 3ت 1994 | 4ت 1994 | 1ت 1995 | 2ت 1995 | 3ت 1995 | 4ت 1995 | 1ت 1996 | 2ت 1996 | 3ت 1996 | 4ت 1993 |
| | 36.649 | 55.440 | 60.020 | 62.617 | 67.991 | 77.199 | 75.714 | 77.558 | 78.146 | 79.520 | 80.349 | 33.194 |
| | 50.582 | 54.661 | 58.401 | 63.590 | 69.468 | 72.266 | 75.151 | 78.019 | 83.946 | 87.924 | 87.917 | 46.565 |
| | 1ت 1997 | 2ت 1997 | 3ت 1997 | 4ت 1997 | 1ت 1998 | 2ت 1998 | 3ت 1998 | 4ت 1998 | 1ت 1999 | 2ت 1999 | 3ت 1999 | 4ت 1996 |
| | 78.658 | 79.800 | 79.217 | 78.815 | 79.606 | 78.331 | 79.055 | 84.979 | 89.875 | 91.259 | 93.123 | 80.793 |
| | 92.520 | 91.349 | 91.760 | 94.427 | 97.137 | 96.153 | 96.209 | 98.875 | 100.414 | 99.511 | 98.533 | 90.202 |
| | 1ت 2000 | 2ت 2000 | 3ت 2000 | 4ت 2000 | 1ت 2001 | 2ت 2001 | 3ت 2001 | 4ت 2001 | 1ت 2002 | 2ت 2002 | 3ت 2002 | 4ت 1999 |
| | 98.960 | 98.882 | 101.151 | 98.165 | 98.526 | 99.780 | 98.408 | 97.798 | 100.020 | 106.315 | 105.702 | 95.135 |
| | 102.533 | 99.262 | 98.009 | 100.196 | 102.340 | 103.897 | 103.536 | 107.131 | 108.111 | 104.791 | 103.714 | 100.190 |
| | 1ت 2003 | 2ت 2003 | 3ت 2003 | 4ت 2003 | 1ت 2004 | 2ت 2004 | 3ت 2004 | 4ت 2004 | 1ت 2005 | 2ت 2005 | 3ت 2005 | 4ت 2002 |
| | 109.408 | 109.797 | 110.231 | 107.900 | 105.782 | 107.900 | 104.817 | 106.624 | 108.829 | 110.167 | 110.167 | 108.386 |
| | 106.681 | 107.836 | 107.830 | 111.386 | 112.652 | 111.924 | 111.924 | 110.734 | 113.883 | 116.278 | 116.278 | 106.192 |